٧

أثر القرارات الاستثمارية في سياسة منح القروض في البنوك الخاصة اليمنية دراسة ميدانية في عينة من العاملين في البنوك الخاصة العاملة بمدينة تعز

أ. جميل قائد أحمد الجابري
مدير إدارة البحوث والدراسات بمكتب التخطيط - طالب دكتوراه
د/ خالد شمسان إسماعيل أستاذ الاقتصاد المساعد – الجامعة الوطنية
رئيس قسم العلوم المالية والمصرفية الجامعة الوطنية-تعز

ملخص البحث

هدف البحث إلى معرفة أثر القرارات الاستثمارية على سياسة منح القروض في البنوك الخاصة العاملة في مدينة تعز، من خلال التعرف إلى واقع اتخاذ القرارات الاستثمارية، وواقع سياسة منح القروض بالبنوك الخاصة العاملة بمدينة تعز، واستند البحث على الفرضية القائلة: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستو α (≤ 0.05) للقرارات الاستثمارية على سياسة منح القروض لدى البنوك الخاصة العاملة في مدينة تعز، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، ولغرض إجراء البحث صمم الباحث أداة استبيان مكونة من (٢٥) فقرة، توزعت على محورين رئيسين هما: القرارات الاستثمارية، وسياسية منح القروض، وطبقت الأداة على عينة من مجتمع البحث شملت (مدراء العموم، والمدراء، ورؤساء الأقسام والمختصين)، والعاملين في البنوك الخاصة العاملة في مدينة تعز بشقيها البنوك التجارية والبنوك الإسلامية، إذ وزعت (٨٦) استمارة ، استرد الباحث منها عدد (٨٢) استمارة صالحة للتحليل، حللت تلك الاستمارات باستخدام برنامج (SPSS)، توصل البحث إلى عدد من النتائج من أهمها:

أن واقع اتخاذ القرارات الاستثمارية بالنوك الخاصة بتعز جاء بدرجة موافقة عالية من وجهة نظر أفراد عينة البحث، في حين جاء واقع سياسة منح القروض بالبنوك الخاصة العاملة في مدينة تعز بدرجة موافقة عالية جدا من وجهة نظر أفراد عينة البحث.

وجاء واقع سياسة منح القروض لدى البنوك الخاصة العاملة في مدينة تعز بدرجة عالية جداً، ومتوسط كلي بلغ (٣.٣٠) على مقياس ليكرت الرباعي وبانحراف معياري (٠.٣٨).

ويوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى(0.05) للقرارات الاستثمارية في سياسة منح القروض لدى البنوك الخاصة في مدينه تعز"

وخرج البحث بعدد من التوصيات من أهمها: أن على متخذي القرارات الاستثمارية في البنوك دراسة الأساليب العامة والخاصة بتقييم العائد، وقياس المخاطر المرتبطة بالقروض، وتدريب العاملين في البنوك على كيفية تقييم المخاطر الائتمانية ونشر الوعي بين العملاء حول أهمية الوفاء بالتزاماتهم.

الكلمات المفتاحية: أثر –القرارات– الاستثمارية– في سياسة منح القروض– في البنوك الخاصة

The Impact of Investment Decisions on Loan-Granting Policy in Yemeni Private Banks: A Field Study on a Sample of Employees in Private Banks Operating in Taiz City

Abstract

This research aimed to examine the impact of investment decisions on the loan-granting policy in private banks operating in Taiz city. This was achieved by identifying the reality of investment decision-making and the current status of loan-granting policies in these banks. The study was based on the hypothesis that there is no statistically significant impact at the significance level) $\alpha \leq 0.05$) of investment decisions on the loan-granting policy. The researcher employed a descriptive-analytical approach. For data collection, a questionnaire consisting of (25) items was designed, divided into two main axes: Investment Decisions and Loan-Granting Policy. The tool was applied to a sample of the research population, including general managers, managers, department heads, and specialists in both commercial and Islamic private banks. A total of (86) questionnaires were distributed, of which (82) valid copies were retrieved and analyzed using the SPSS software.

The study reached several key findings, most notably:

The reality of investment decision-making in private banks in Taiz achieved a "high" degree of agreement from the respondents' perspective.

The reality of the loan-granting policy in these banks achieved a "very high" degree of agreement, with an overall mean of (3.30) on a 4-point Likert scale and a standard deviation of (٠.٣٨)

There is a statistically significant impact at the (0.05) level of investment decisions on the loan-granting policy in private banks in Taiz city.

Based on these results, the study presented several recommendations, including: Decision-makers in banks should study both general and specialized methods for evaluating returns and measuring risks associated with loans. Providing specialized training for bank employees on credit risk assessment. Then, increasing awareness among customers regarding the importance of fulfilling their financial obligations.

Keywords: Impact, Investment Decisions, Loan-Granting Policy, Private Banks.

أولًا: الإطار المنهجي للبحث:

مقدمة البحث:

يمثل القطاع المصرفي دورًا أساسيًا وجوهريًا في نمو الاقتصاد الوطني لأي بلد، حيث يشكل نقطة وصل بين وحدات الفائض المالي في المجتمع، وبين وحدات العجز، إذ تقوم هذه البنوك بجمع المدخرات، وتوجيهها نحو الاستثمار، الأمر الذي ينعكس إيجابيًا على التنمية الاقتصادية.

وقد شهد القطاع المصرفي في العقود الأخيرة تطورات كبيرة، ناتجة عن العولمة الاقتصادية، الأمر الذي أدى إلى توسع نشاط البنوك والمؤسسات المالية في الاستثمار، وتحقيق الأرباح (بن مداني،٢٠١٧: ٦٩).

ويعد نجاح أي بنك أو مؤسسة مالية مرهون بمدى جودة القرارات الاستثمارية المتخذة، إذ تعد عملية اتخاذ القرار الاستثماري مهمة ناتجة عن التغييرات السريعة في الحياة الاقتصادية، والتي ينبغي على متخذ القرار الإلمام بأبجدياتها، حيث إن أي خطأ في عملية اتخاذ القرار ينشأ عنه عبء مالي إضافي على البنك، وبالمقابل فإن القرار الاستثماري السليم والمناسب يمكن البنك من تحقيق الأهداف، وتقليل مستوى المخاطرة إلى الحد الأدنى (الغالي، ٢٠١٣: ٦٨).

ولما كانت القرارات الاستثمارية السليمة هي الضامن الأساسي، التي يمكن من خلالها استخدام الاساليب الخاصة بتقييم العائد، وقياس المخاطر المرتبطة بالقرار الاستثماري، ومن ثَمّ تقليل التعثر في المديونية والاستثمارات المصرفية، فقد جاء هذا البحث ليتناول (أثر القرارات الاستثمارية في سياسة منح القروض، في البنوك الخاصة العاملة في مدينة تعز) على أمل أن تساهم نتائجه في تحسين القرارات الاستثمارية في البنوك الخاصة وتحسين سياسة القروض المتبعة.

مشكلة البحث:

تعاني البنوك اليمنية الخاصة بمدينة تعز من مشكلات عديدة منها التراجع الكبير للاستثمار المصرفي وصعوبة في اتخاذ قرارات استثمارية جديدة، كما ان هذه المشكلة ادت إلى تعطيل وتجميد جزء من موارد هذه البنوك، مما أثر على رؤوس الأموال والربحية والسيولة واستقرار العاملين، وتراجع المودعين عن الإيداع في هذه البنوك.

ولما كان ضعف القدرة على اتخاذ القرارات الاستثمارية من أكبر المخاطر التي تهدد القطاع المصرفي بصفة عامة والبنوك التجارية على وجه الخصوص، يمكن أن يترتب عليه عدم قدرة العملاء على السداد في مواعيد الاستحقاق المحدد خصوصًا

ومع استمرار الأزمة السياسية والاقتصادية في البلاد، فإن ذلك يؤدي إلى ضعف الأرباح المحققة، ومن ثمّ تقليل معدلات دوران الأموال في البنوك بصفة عامة، هذا بجانب الآثار الاجتماعية للعملاء المتعثرين.

حيث أشارت نتائج دراسة شرهان (٢٠١٩: ٨٢) الى أن معظم الضمانات التي تطلبها البنوك التجارية اليمنية تعد عائقاً أمام حصول المنشآت الصغيرة على التمويل لعدم قدرتها على تقديمها.

و عليه يمكن تحديد مشكلة البحث في الإجابة عن السؤال الرئيس الاتي:

ما أثر القرارات الاستثمارية في منح القروض في البنوك الخاصة العاملة في مدينة تعز؟

ويتفرع من السؤال الرئيس التساؤلات الفرعية الآتية:

- السؤال الفرعي الأول: ما واقع القرارات الاستثمارية في البنوك الخاصة العاملة في مدينة تعز؟
- السؤال الفرعي الثاني: ما واقع سياسة منح القروض لدى البنوك الخاصة العاملة في مدينة تعز؟
- السؤال الفرعي الثالث: هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات افراد عينة الدراسة حول أثر القرارات الاستثمارية على سياسة منح القروض لدى البنوك الخاصة العاملة في مدينة تعز تعزى الى المتغيرات التالية (الجنس، نوع البنك، المركز الوظيفي، الخبرة)؟

اهداف البحث:

يهدف البحث الحالي الى التعرف إلى أثر القرارات الاستثمارية على منح القروض في البنوك الخاصة بمدينة تعز من خلال:

١- التعرف على واقع القرارات الاستثمارية في البنوك الخاصة العاملة في مدينة تعز.
٢- التعرف على واقع سياسة منح القروض لدى البنوك الخاصة العاملة في مدينة تعز.
٣- التعرف على ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات افراد عينة الدراسة حول أثر القرارات الاستثمارية على سياسة منح القروض لدى البنوك الخاصة العاملة في مدينة تعز تعزى الى المتغيرات التالية (الجنس، نوع البنك، المركز الوظيفي، الخبرة)؟

4.1أهمية البحث

1.4.1 لأهمية العلمية وتتمثل في الآتي:

- تقديم إطار نظري تستفيد منه المكتبة اليمنية والعربية عن أثر القرارات الاستثمارية في سياسة منح القروض.
- هذا البحث يعد محاولة لتسليط الضوء على مسألة من مسائل نجاح واستمرار المؤسسة المصرفية، والمتمثلة بمعرفة أثر القرارات الاستثمارية في سياسة منح القروض في البنوك الخاصة العاملة في مدينة تعز.
- ما تتمتع به البنوك التجارية من مكانة داخل الاقتصاد وفي ضل المشاكل التي تتعرض لها، والتعرف على المعوقات التي قد تكون سبب في فشل المنظومة البنكية.

الأهمية العملية تتمثل في الآتي :

أ. معرفة سياسة منح القروض، وكيفية اتخاذ الإجراءات والقرارات المناسبة لمعالجتها.

ب. قد تساعد نتائج هذه الدراسة متخذي القرار في البنوك الخاصة على وضع خطط استثمارية، مستقبلية تعمل على تنشيط الوضع المالي في البنوك الخاصة.

التعريفات الإجرائية لمصطلحات البحث:

١) تعريف القرارات الاستثمارية:

ويعرفها الباحث إجرائيًا بأنها: "القرارات التي يتم اتخاذها ويتم بموجبها اختيار بديل من بين العديد من البدائل المتاحة في البنوك الخاصة العاملة في مدينة تعز، إذ تتضمن ارتباطًا ماليًا ضخمًا، لفترة زمنية طويلة، بقصد الحصول على عائد في المستقبل".

٢) تعريف القروض: يعرف القرض بأنه:

" منح أموال (بضاعة أو نقود) من الدائن (المتمثل في البنك) للمدين (المتمثل في الأفراد أو المؤسسات ....)، أو يعده بمنحها أو يلتزم بضمانة مقابل وعد بالتسديد في الأجل المحدد، فهو وضع الثقة في المقترض على تسديد مبلغ القرض ووقت استرجاعه، وعلى المدين أن يلتزم بتسديد ديونه في الموعد المحدد؛ أي تاريخ استحقاقه والثقة؛ أي ثقة الدائن بالمدين ، إذ أن هذا العنصر الأخير أساسي لا بد من توفره ما بين المقرض، والمقترض حتى يتم منح القرض (بن صوشة ،٢٠٢٠: ١٦).

ويعرفها الباحث إجرائيًا بأنها: "عملية ثقة متبادلة بين البنوك الخاصة في مدينة تعز وعملائها، تمنح بموجبها أموالاً أو بضاعة أو حرية التصرف في سلعة ما، مقابل (ضمانات أو رهونات) تطلبها البنوك لضمان تسديد القرض في الموعد المحدد".

٣) تعريف البنوك الخاصة:

ويعرفها الباحث إجرائيًا بأنها فروع البنوك التجارية العاملة بمدينة تعز، بشقيها التجاري والإسلامي والتي تعود ملكيتها للقطاع الخاص وهي: (البنك التجاري اليمني، بنك سبأ الإسلامي، بنك اليمن والكويت، بنك البحرين الشامل، بنك اليمن الدولي، البنك الإسلامي اليمني، بنك التضامن الإسلامي، بنك الكريمي، بنك الكريمي الإسلامي، بنك الامل، مؤسسة ثمار للتمويل الاصغر).

متغيرات ونموذج البحث:

١) المتغير المستقل:

القرارات الاستثمارية: وتم الاستعانة في تحديد فقرات هذا المتغير من دراسة شريف (٢٠٢٠) ودراسة محمد (٢٠١٧) و دراسة ابن الغالي (٢٠١٣) و دراسة قطيشات والسيد (٢٠١٩)

٢) لمتغير التابع: سياسة منح القروض:

وتم الرجوع في تحديد فقرات هذا البعد الى دراسة الملاحي واخرون (٢٠٢١) ودراسة مسعودي (٢٠١٨) ودراسة أبو سردانة واخرون (٢٠١٥).

وعليه يمكن التعبير عن النموذج المعرفي بالشكل الاتي:

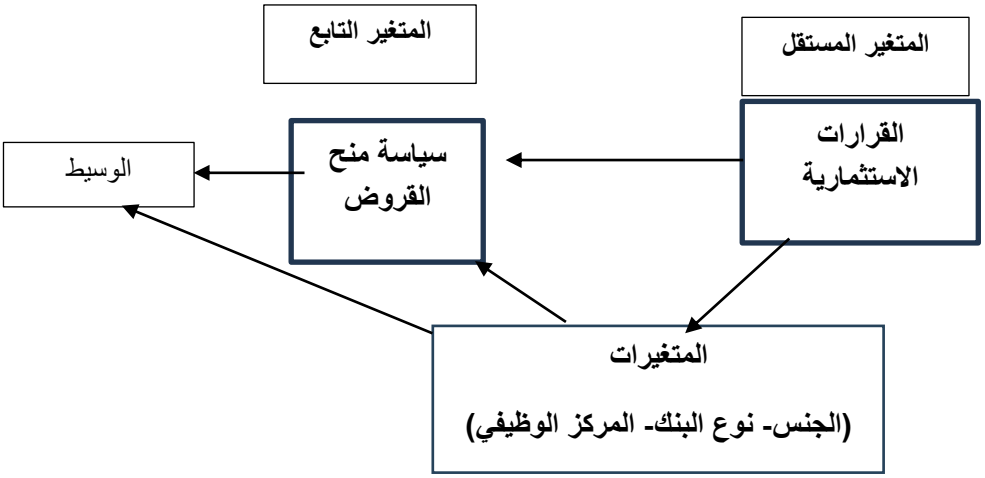

شكل(١) يبين النموذج المعرفي للبحث

فرضيات الدراسة:

١) الفرضية الرئيسية الأولى: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى (٠.٠٥) للقرارات الاستثمارية في سياسة منح القروض لدى البنوك الخاصة في مدينه تعز.

٢) الفرضية الرئيسة الثانية: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين إجابات أفراد العينة حول أثر القرارات الاستثمارية في سياسة منح القروض في البنوك الخاصة بمدينة تعز تعزى للمتغيرات الديموغرافية الآتية: (الجنس، نوع البنك، المركز الوظيفي، سنوات الخبرة).

٣) الفرضيات الفرعية من الفرضية الرئيسية الثانية:

أ) الفرضية الفرعية الأولى (H4a):

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين اجابات أفراد حول أثر القرارات الاستثمارية على سياسة منح القروض في البنوك الخاصة بمدينة تعز تعزى لمتغير الجنس (الذكور_ الإناث).

ب) الفرضية الفرعية الثانية (H4b):

"لاتوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين إجابات أفراد العينة حول أثر القرارات الاستثمارية على سياسة منح القروض في البنوك الخاصة بمدينة تعز تعزى لمتغير نوع البنك".

ج)الفرضية الفرعية الثالثة (H4c):

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين إجابات أفراد العينة أثر القرارات الاستثمارية على سياسة منح القروض في البنوك الخاصة بمدينة تعز تعزى لمتغير المركز الوظيفي

د) الفرضية الفرعية الرابعة (H4d):

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين إجابات أفراد العينة حول أثر القرارات الاستثمارية على سياسة منح القروض في البنوك الخاصة بمدينة تعز تعزى لمتغير سنوات الخبرة.

حدود البحث:

١) الحدود المكانية: نفذ هذا البحث على البنوك الخاصة الواقعة في مركز مدينة تعز: (البنك التجاري اليمن، بنك سبأ الإسلامي، بنك اليمن والكويت، بنك البحرين الشامل، بنك اليمن الدولي، البنك الإسلامي اليمني، بنك التضامن

الإسلامي، بنك الكريمي الإسلامي، بنك الكريمي للتمويل الأصغر، بنك الامل، مؤسسة ثمار للتمويل الاصغر).

٢) لحدود الزمنية: تم تنفيذ هذا البحث خلال الفترة من يونيو ٢٠٢٣ إلى يونيو ٢٠٢٤م.

٣) الحدود البشرية: شمل البحث كافة مدراء العموم والإدارات ورؤساء الأقسام والمختصين في البنوك الخاصة العاملة بمدينة تعز.

ثانيا: الدراسات سابقة:

١) الدراسات السابقة باللغة العربية:

أ. دراسة الأقرع (٢٠١٣) بعنوان: (سياسة التمويل والاستثمار في البنوك الإسلامية: اليمن أنموذجًا، دراسة تحليلية)

هدفت الدراسة إلى تقييم سياسة التمويل والاستثمار في أربعة بنوك إسلامية يمنية لمعرفة مؤشرات أدائها في الجانب الشرعي، والربحي، والاقتصادي، والاجتماعي، مع تحليل أهم العوامل المؤثرة في نمو الاستثمار، خلال الفترة من "١٩٩٦- ٢٠١٠"م وطبقت الدراسة على عينة من المصارف الإسلامية، العاملة في اليمن وهي (البنك الإسلامي اليمني، بنك سبأ الإسلامي، بنك التضامن الإسلامي، مصرف اليمن والبحرين الشامل)، وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها:

- حققت البنوك الإسلامية اليمنية نموًا كبيرًا في الأصول والودائع والاستثمارات بنسبة (٣٤٪) من مجموع الأصول والودائع في المصارف اليمنية، هناك تفاوت كبير في نسب الربحية بين تلك البنوك، حيث استحوذ القطاع المالي والتجاري والصناعي على أغلب استثمارات هذه البنوك.

ب. دراسة ابن الغالي (٢٠١٣) بعنوان: (اتخاذ القرارات الاستثمارية في البنوك الإسلامية من أجل معامل خصم في ظل الضوابط الشرعية، دراسة حالة بنك البركة الجزائري).

هدفت الدراسة إلى إبراز أهمية معامل الربحية (معامل الخصم) في تحليل الربحية للمشروعات الاستثمارية المقترحة للتمويل، بواسطة البنوك الإسلامية، وإزالة اللبس الناشئ عن ارتباط معامل الربحية (معامل الخصم)، بسعر الفائدة الربوية، دون غيره من الطرائق الأخرى.

وخلصت الدراسة إلى النتائج الآتية: تقتضي إسلامية البنك ضرورة الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية، والقانون التأسيسي لبنك البركة الجزائري ينص على ذلك، واستبعاد الربا من الأعمال المصرفية كافة، مهما كان شكلها.

ج. دراسة ابو سردانة واخرون(٢٠١٥) بعنوان:(العوامل المؤثرة على قرار منح الائتمان واثرها على مخصص الديون المشوك في تحصيلها –دراسة ميدانية على البنوك الاردنية)

هدفت الدراسة الى التعرف على العوامل المؤثرة على قرار منح الائتمان في البنوك الاردنية وهذه العوامل هي مدى قيام مسؤول الائتمان في البنوك بالتركيز على الصفات الشخصية للمقترض، وتحليل قدرته على انتاج تدفقات نقدية ، واستخدام نسب الرفع المالي في ترشيد قرار منح الائتمان وتحليل الظروف الاقتصادية والصناعية التي تحكم بيئة عمل المقترض ، وتحليل معدل تغطية الضمانات لأصل الدين والفوائد المترتبة عليه وكذلك هدفت الى دراسة العلاقة بين بين العوامل المؤثرة على منح قرار الائتمان و مخصص الدين المشكوك في تحصيله وتكون مجتمع الدراسة من جميع البنوك العاملة بالأردن وعددها(٢٦)بنك وتكونت عينة الدراسة من(١٥) بنكا

وأظهرت نتائج الدراسة ان مسؤولي الائتمان في البنوك الاردنية يقومون بدراسة طلبات منح الائتمان وأخذ جميع العوامل المؤثرة على اتخاذ قرار منح الائتمان بالاعتبار، واظهرت النتائج ايضا عدم وجود علاقة بين اي من هذه العوامل وبين الدين المشكوك في تحصيله.

د. دراسة قاسم وجعفري(٢٠١٥) بعنوان: (تسيير مخاطر القرض في البنوك التجارية –دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري الوكالة - ٣٧ بالبويرة")هدفت الدراسة الى معرفة المعايير والاسس التي يتبعها البنك التجاري عند قيامه بوظيفة الاقراض والمعرفة الجيدة بخطر القرض واهم مسبباته ومعرفة الكيفية التي يتم من خلالها تسيير القرض، وقد استخدمت الباحثتان المنهج الوصفي بشقيه والمسحي ودراسة الحالة حيث تتوافق طريقة المسح مع الجزء النظري من البحث واما الشق الثاني فهو دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري وقد خرجت الدراسة بعدد من النتائج اهمها ان اسباب التعثر ترجع بصفة عامة الى التوسع في منح القروض مع عدم الالتزام بالضوابط المصرفية السليمة خاصة من اجل جلب المزيد من العملاء ،اضافة الى الاسباب المتعلقة بالعميل واخرى متعلقة بالظروف العامة وإيضا بالبنك المقرض ، وكذلك الكشف المبكر للقرض المتعثر يساعد في الحد من تتابعها.

ه. دراسة محمد (٢٠١٧) بعنوان: (دور جودة الخدمات المحاسبية في ترشيد القرارات الاستثمارية: دراسة حالة بنك الشمال الإسلامي بالسودان)

هدفت الدراسة إلى معرفة المعلومات المحاسبية الملائمة، لاتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة، ومعرفة خصائص المعلومات المحاسبية، وأثرها على اتخاذ القرارات الاستثمارية، وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

المعلومات المحاسبية الدقيقة والواقعية، تعمل قاعدة إلكترونية ذات مزايا متعددة، وتنتج عنها معلومات جيدة، تساهم في نجاح القرار الاستثماري.

المعلومات المحاسبية المقدمة في الوقت المناسب، تزيد من ترشيد القرارات الاستثمارية.

و. دراسة بابكر(٢٠١٨) بعنوان: (التحليل المالي ودوره في ترشيد قرارات منح التمويل المصرفي)

هدفت الدراسة التعرف على دور التحليل المالي المبر في عملية اتخاذ قرارات منح التمويل الرشيدة، وكذلك الوقوف على معرفة تحليل الاتجاه للتحليل المالي قبل اتخاذ قرار منح التمويل وعلاقته بالديون المتعثرة وايضا معرفة أثر قياس مستوى السيولة في تقليل مخاطر التمويل دون تحيز

وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي ودراسة حالة بن الفيصل عبر اختيار عينة من العاملين بالبنك كون المنهج الوصفي ينسجم مع اغراض وطبيعة الدراسة وقد تم تصميم استبيان اداة لجمع المعلومات والبيانات الأولية وتم توزيعها على عينة من مجتمع الدراسة والمتمثلة بالمديرين واصحاب القرار في بنك الفيصل بالسودان وتوصل البحث الى عدة نتائج اهمها: ان السياسة الداخلية للمصرف تدفع الى اعتماد مؤشرات السيولة لدى المنشاة طالبة التمويل كأساس لاتخاذ القرارات التمويلية الرشيدة

ز.دراسة أحمد (٢٠١٩) بعنوان:(دور الموازنة على اساس النشاط في ترشيد القرارات الاستثمارية: بالتطبيق على المصارف السودانية)

هدفت الدراسة الى التعرف على نظام الموازنة على حسب النشاط من حيث البناء النظري والتطبيقي واقتراح الحلول والتوصيات المساعدة على تحسين وتقويم الاداء في المصارف السودانية من خلال ابراز دور الموازنة على حسب النشاط في تقويم وقياس الاداء المالي وبالتالي ترشيد القرارات الاستثمارية، وقد وظف الباحث المنهج الوصفي المسحي ولغرض تحقيق اهداف الدراسة تم تصميم استبانة خاصة لجمع البيانات والمعلومات وقد توصلت الدراسة الى عدة نتائج أهمها:

١- توجد علاقة بين الموازنة بحسب النشاط وتخفيض تكاليف الانتاج، وتوجد علاقة بين الموازنة بحسب النشاط وبين توفير المعلومات التي يحتاجها متخذو القرار.

ح. دراسة شريف (٢٠٢٠) بعنوان: موثوقية المعلومات المحاسبية ودورها في اتخاذ القرارات الاستثمارية

هدفت الدراسة الى التعرف على مدى توافر خاصية موثوقية المعلومات المحاسبية في سوق الاوراق المالية السعودي في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية ، وقد وضف الباحث المنهج الوصفي المسحي واستخدمت الاستبانة كأداة لتحليل البيانات باستخدام ا لبرنامج الاحصائي ال(spss) وقد تون مجتمع الدراسة من المستثمرين المحليين والمستثمرين الخارجيين بسوق الاوراق المالية السعودية وقد تم استخدام اسلوب العينة العشوائية لاختيار ٩٠ مفردة تم توزيع الاستبيانات عليها وقد انت نسبة الاسترداد ٧٥٪ وقد توصلت الدراسة الى عدد من النتائج أهمها:

٢) الدراسات السابقة باللغة الانجليزية:

أ. دراسة Abbasi et al. (٢٠٢٢) بعنوان: "Climate and Change Stability Financial: The Role of Banks' Investment Decisions" (تغير المناخ والاستقرار المالي: دور قرارات البنوك الاستثمارية). هدفت الدراسة، التي أجريت في منطقة اليورو، إلى تقييم كيفية تأثير مخاطر تغير المناخ على القرارات الاستثمارية للبنوك. ولتحقيق ذلك، استخدم الباحثون منهج اختبارات الضغط (Testing ssStre)، وتم جمع البيانات من محافظ القروض والاستثمارات من مجتمع بحث مكون من البنوك الكبرى الخاضعة لإشراف البنك المركزي الأوروبي، حيث تم اختيار عينة تمثل جزءًا كبيرًا من النظام المصرفي. ولتحليل البيانات، استُخدمت برامج محاكاة متقدمة. وتوصلت الدراسة إلى أن مخاطر المناخ أصبحت عاملاً ذا أهمية متزايدة في تشكيل القرارات الاستثمارية، وأن بعض البنوك بدأت بالفعل في تعديل قراراتها بتقليل التمويل للقطاعات الملوثة وزيادة الاستثمار في المشاريع الخضراء .

ب. دراسة Litan & Bush (٢٠٢١) بعنوان: "The Growing Role of Non-Bank Lenders in Corporate Investment Decisions" (الدور المتنامي للمقرضين غير البنكيين في قرارات الاستثمار للشركات). هدفت الدراسة، التي أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية، إلى تحليل تأثير صعود المقرضين غير البنكيين على قرارات الاستثمار للشركات. ولتحقيق أهدافها، استخدم الباحثان المنهج التحليلي المقارن، وتم جمع البيانات من قواعد بيانات مالية مثل Compustat من مجتمع بحث مكون من الشركات متوسطة وكبيرة الحجم، حيث تم اختيار عينة من الشركات الممولة من بنوك تقليدية وأخرى ممولة من جهات غير بنكية. ولتحليل البيانات، استُخدم التحليل الإحصائي. وتوصلت الدراسة إلى أن الشركات

التي تمولها جهات غير بنكية تتخذ قرارات استثمارية أكثر جرأة وتحقق معدلات نمو أعلى، ولكن مع تقلبات أكبر في الأداء

ج. دراسة Roman & Berger (٢٠٢٠) بعنوان: "Bank and size decisions investment" حجم البنك والقرارات الاستثمارية

هدفت الدراسة، التي أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية، إلى فحص العلاقة بين حجم البنك وقراراته الاستثمارية. ولغرض تحقيق أهدافها، استخدم الباحثان المنهج التحليلي القياسي، وتم جمع البيانات من التقارير المالية ربع السنوية (Call Reports) من مجتمع البحث المكون من جميع البنوك التجارية المؤمن عليها في الولايات المتحدة، حيث تم اختيار عينة شاملة تغطي الفترة (٢٠١٠- ٢٠١٨). ولغرض تحليل البيانات، استُخدمت نماذج الانحدار متعدد المتغيرات. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها أن البنوك الكبيرة تميل إلى تخصيص نسبة أكبر من أصولها للاستثمار في الأوراق المالية المتداولة، بينما تركز البنوك الصغيرة بشكل أكبر على الإقراض التقليدي .

د. دراسة Ehlers & Aldasoro (٢٠١٨) بعنوان: "The credit-to-GDP gap and decisions investment banks by" (فجوة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي وقرارات الاستثمار من قبل البنوك). هدفت الدراسة، وهي دراسة متعددة البلدان (شملت ٢٧ دولة)، إلى التحقيق في كيفية تأثير فجوة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي على قرارات البنوك الاستثمارية. ولتحقيق ذلك، استخدم الباحثان المنهج التحليلي القياسي، وتم جمع البيانات من قواعد بيانات بنك التسويات الدولية (BIS) من مجتمع بحث مكون من البنوك التجارية في ٢٧ دولة، حيث تم اختيار عينة كبيرة خلال الفترة (١٩٩٥- ٢٠١٥). ولتحليل البيانات، استُخدمت نماذج الانحدار للبيانات المقطعية والسلاسل الزمنية. وتوصلت الدراسة إلى أن البنوك تتخذ قرارات استثمارية استراتيجية لإدارة المخاطر، فعندما تكون فجوة الائتمان مرتفعة، تميل إلى تقليل نمو القروض وزيادة استثماراتها في الأصول السائلة والآمنة.

٣) مقارنة البحث الحالي بالدراسات السابقة والفجوة البحثية

يتقاطع البحث الحالي مع عدد من الدراسات العربية والأجنبية في اهتمامها بدور القرارات الاستثمارية في القطاع المصرفي، إلا أنها تختلف عنها من حيث نطاق التحليل وطبيعة المتغيرات المدروسة. فقد ركزت غالبية الدراسات العربية السابقة، مثل الأقرع (٢٠١٣) وابن الغالي (٢٠١٣) ومحمد (٢٠١٧)، على ترشيد القرارات الاستثمارية أو تقييم كفاءتها، في حين انصبت دراسات أخرى كأبو سردانة وآخرون

(٢٠١٥) وقاسم وجعفري (٢٠١٥) على العوامل المؤثرة في قرار منح الائتمان دون الربط المباشر بين القرارات الاستثمارية وسياسة منح القروض.

منهجياً، اعتمد البحث الحالي المنهج الوصفي التحليلي باستخدام بيانات ميدانية جُمعت من العاملين في البنوك الخاصة، واختبرت الأثر الإحصائي للقرارات الاستثمارية على سياسة منح القروض، وهو ما يميزه عن بعض الدراسات السابقة التي اكتفت بالتحليل الوصفي أو دراسة العلاقات دون اختبار الأثر. كما أن الدراسات الأجنبية مثل manRo & Berger (٢٠٢٠) وEhlers & Aldasoro (٢٠١٨) استخدمت نماذج قياسية كلية، وركزت على محددات استثمارية عامة، دون مراعاة خصوصية البيئات المصرفية الهشة في الدول النامية.

وتتمثل الفجوة البحثية التي يعالجها هذا البحث في ندرة الدراسات اليمنية الميدانية التي تبحث في أثر القرارات الاستثمارية على سياسة منح القروض، لاسيما في البنوك الخاصة التجارية والإسلامية وفي ظل ظروف اقتصادية وسياسية غير مستقرة، مما يمنح هذا البحث بعداً تطبيقياً يسهم في إثراء الأدبيات المصرفية اليمنية والعربية

الإطار النظري للبحث:

القرارات الاستثمارية:

١) طبيعة القرارات الاستثمارية:

يعد القرار الاستثماري أهم وأصعب وأخطر القرارات التي يتخذها المستثمر، ويقوم هذا القرار على جملة من المبادئ والمقومات، وتؤدي المعلومات دوراً مهماً في تنشيط سوق رأس المال، وكذا بالنسبة للمتدخلين فيه. فالكثير من الجهات والأفراد يحتاجون إلى هذه المعلومات لاستخدامها في اتخاذ قرار الاستثمار، فتوفر المعلومات الموثوق فيها وخاصة المعلومات المحاسبية، يؤدي إلى زيادة حجم السوق وتخفيض تكلفة العمليات وزيادة عدد المتعاملين في السوق المالية، وهذا يؤدي إلى زيادة العائد في التعاملات، وتحقيق التنمية الاقتصادية (نشنش،٢٠٠٦: ١).

وعرفه محمود ودباش (٢٠١٧: ٨) بأنه: القرار الذي يقوم على اختيار البديل الملائم من البدائل المتاحة، فهو القرار الأكثر خطورة لارتباطه المالي الكبير، وكونه من أهم القرارات المالية التي يمكن اتخاذها في المؤسسة، والهدف من هذا القرار هو تحقيق عائد خلال سنوات متعاقبة. ومن خلال التعريفات السابقة، يرى الباحث: أن القرار الاستثماري عباره عن "مخاطرة مدروسة، بتخصيص جزء من أموال المستثمر أو المنشأة يتم توظيفها بعناية فائقة للحصول على عوائد مادية، خلال فترات زمنية قد تطول أو تقصر، بحسب المدة التي يستغرقها المشروع الاستثماري".

٢) أهداف القرارات الاستثمارية:

يعد موضوع القرار الاستثماري، من بين العديد من المواضيع التي تحظى باهتمام بالغ من قبل المتخصصين في العمل المالي والمصرفي، وهذا الاهتمام جاء من منطلق الأهداف الكمية، التي يسعى القرار الاستثماري إلى تحقيقها، وقد أورد ابن الغالي (٢٠١٣: ٧٧)، وشعاب وجدة (٢٠١٩: ١٦) عددًا من هذه الأهداف نوجزها بالنقاط الآتية:

- تحقيق العائد المناسب والربحية المناسبة، بحيث يكون ذلك ملائمًا لاستمرارية المشروع.
- إيجاد سبل الحفاظ على رأس مال المشروع الأصلي من النقصان والتآكل، من خلال عملية الاستثمار.
- التفكير الدائم باختيار البدائل الاستثمارية، تؤدي إلى استمرار تدفق الدخل وزيادته.
- ضمان السيولة اللازمة، لمواجهة الظروف الطارئة والالتزامات المترتبة على القرار الاستثماري.

ويرى الباحث أن السعي وراء تحقيق الأرباح مع الحفاظ على رأس المال، يعد من أهم الأهداف التي ينبغي أن تحققها القرارات الاستثمارية.

٣) خصائص القرار الاستثماري:

تنفرد قرارات الاستثمار بالعديد من الخصائص والسمات، والتي يمكن هيكلتها في أربع مجموعات أساسية من الخصائص، ويمكن إيرادها على النحو الآتي:.

- الخصائص المرتبطة بالبعد الزمني:

هناك فاصل زمني واضح بين حدوث النفقة المبدئية، واكتمال الحصول على العوائد المتوقعة في المستقبل، وتجدر الإشارة إلى إن الحصول على تلك العوائد لا يتم دفعة واحدة، وإنما ينتشر حدوثها على مدار فترة زمنية، لا تقل عن سنة، وهذا يثير مشكلة القيمة الزمنية للنقود (لطفي،٢٠٠٦ :٢٢).

وبالرغم من أن الإنفاق الاستثماري قد يرتبط بفترة زمنية واحدة، تسبق عملية الحصول على منافع هذا الاستثمار، إلا أن هذه العوائد والمنافع ترتبط بمجموعة تالية من الفترات الزمنية (إبراهيم،٢٠٠٥ :١)..

- الخصائص التي ترتبط بظروف القرار الاستثماري:

يحيط القرار الاستثماري عدد من المشاكل والظروف، التي من الضروري التغلب عليها، مثل ظروف عدم التأكد والمخاطرة، ومشاكل عدم قابلية بعض المتغيرات للقياس الكمي، وكلها تحتاج إلى أسس ومنهجية علمية للتعامل معها (عبد الحميد،٢٠٠٠: ٣٩).

وعليه يمكن استخلاص أهم خصائص القرار الاستثماري بظروف القرار نفسه على النحو الآتي:

١- إن العائد المتوقع يكون غير مؤكد الحدوث، نظرًا لارتباط قرارات الاستثمار بعنصري المخاطرة وعدم التأكد واقترانها بالمستقبل.

٢- تكمن مخاطر القرار الاستثماري في صعوبة العدول عنه، دون تحقيق خسائر كبيرة، وهذا ما يتطلب المزيد من الدراسات العلمية المتخصصة، والتي تكفل نجاحه بصورة سليمة في المستقبل.

٣- تواجه قرارات الاستثمار مشاكل التنبؤ بالمبيعات، بسبب تقلبات مستويات الأسعار، وكيفية تقدير تكاليفها للسنوات المقبلة، والأرباح المتحملة، وكذا معدل تكلفة رأس المال.

- الخصائص التي ترتبط بالهيكل التمويلي:

يتميز القرار الاستثماري بأنه أكثر قرارات الإدارة خطورة وأهمية؛ لأنه يحتوي على ارتباط مالي كبير، يترتب عليه التضحية بمبالغ ضخمة، يتم إنفاقها في استخدام معين، يصعب تحويلها إلى استخدام بديل، دون أن يصاحب ذلك التحويل حدوث الخسائر (لطفي، ٢٠٠٦: ٢٣)

٤) مراحل اتخاذ القرارات الاستثمارية:

أوردت شعاب وجدة (٢٠١٩: ١٦) ثلاث من مراحل اتخاذ القرار الاستثماري وهي:

- مرحلة تكوين البدائل: تتمثل مرحلة تكوين البدائل، في عملية سد الفجوة في الاستثمارات من خلال العمل على زيادة إمكانية انتهاز الفرص، وتجنب التهديدات المتوقعة من البيئة الخارجية بالنسبة للمستثمر.

- مرحلة تقويم البدائل: بعد تكوين البدائل فإن المستثمر يقوم بإجراء تقييم لهذه البدائل بالاعتماد على معايير، أهمها التوافق والملائمة مع البيئة الخارجية والداخلية، ومبدأ الملائمة في الاستثمار.

- مرحلة المفاضلة بين البدائل: تهدف مرحلة المفاضلة بين البدائل، إلى تحديد البديل الاستثماري المناسب.

٥) سياسة منح القروض في البنوك

1.2.2طبيعة سياسة منح القروض:

تعد القروض من أفعال الثقة بين الأفراد، ويتجسد القرض في ذلك الفعل الذي يقوم بواسطته شخص ما الدائن (ويتمثل هذا الشخص في القروض المصرفية في البنك ذاته) بمنح أموال، بضاعة، نقود إلى شخص آخر، هو المدين أو يعده بمنحها

إياه، أو يلتزم بضمانه أمام الآخرين، وذلك مقابل ثمن تعويض هو الفائدة، ويتضمن القرض الذي يعطي أصلًا محددة في الزمن، الوعد من طرف المدين بتسديده، بعد انقضاء فترة يتفق عليها مسبقاً بين الطرفين (عامر وغيتاوي،٢٠٢٠: ٧).

ويقتصر النشاط الائتماني في البنوك التجارية عادة على القروض قصيرة الأجل، إلا أن هذه القروض قد تتحول بحكم تجديدها إلى قروض متوسطة الأجل، ولذلك فمن الطبيعي أن تتجه هذه البنوك نحو الإقراض القصير والمتوسط الأجل، وتسعى البنوك التجارية من وراء ذلك إلى تحقيق الأمان والربحية والسيولة والائتمان (بابكر،٢٠١٨: ٧٠).

فقد عرف لطرش (٢٠٠٥ :٥٥) القرض البنكي على أنه: "فعل من أفعال الثقة بين الأفراد، ويتجسد القرض في ذلك الفعل الذي يقوم بواسطته البنك؛ أي الدائن لمنح أموال إلى شخص آخر وهو المدين، أو يعده البنك بمنحه إياه، أو يلتزم بضمانة أمام الآخرين، وذلك مقابل ثمن أو تعويض هو الفائدة، ويتعهد المدين بالتسديد بعد انقضاء الفترة المتفق عليها بين الطرفين.

بينما يعرف بن صوشة (٢٠٢٠: ١٦) القرض البنكي أنه: منح أموال (بضاعة أو نقود) من الدائن (المتمثل في البنك) للمدين (المتمثل في الأفراد أو المؤسسات ....)، أو يعده بمنحها أو يلتزم بضمانة مقابل وعد بالتسديد في الأجل المحدد، فهو وضع الثقة في المقترض على تسديد مبلغ القرض ووقت استرجاعه، وعلى المدين أن يلتزم بتسديد ديونه في الموعد المحدد؛ أي تاريخ استحقاقه والثقة؛ أي ثقة الدائن بالمدين ، إذ أن هذا العنصر الأخير أساسي لا بد من توفره ما بين المقرض، والمقترض حتى يتم منح القرض.

ويرى الباحث: بأن القرض البنكي عبارة عن: "عملية ثقة متبادلة بين الدائن (البنك) والمدين (أفراد أو مؤسسات) يمنح بموجبها البنك المدين أموال أو بضاعة أو حرية التصرف في سلعة ما، مقابل ضمانات عينية (رهونات عقارية أو غيرها) يضعها المدين لدى البنك لضمان تسديد القرض بالموعد المحدد.

٦) أهمية القروض البنكية:

حدد بن بخمة (٢٠١٦ :٤)، شاهين (٢٠٢١: ١٣٩)، وساحلي، وهدروق (٢٠٢١ :٢١). أهمية القروض البنكية في النقاط الآتية:

١. تعد القروض البنكية المصدر الأساسي الذي يرتكز عليه البنك للحصول على إيراداته، ولهذا فإن البنوك تولي القروض البنكية عناية خاصة.

٢. ارتفاع نسبة القروض في ميزانية القروض، يشير دائمًا إلى تفاقم أهمية الفوائد والعملات.

٣. للقروض دور مهم في تمويل حاجة الصناعة، والزراعة والتجارة والخدمات، فالأموال تمكن المنتج من شراء المواد الأولية، ورفع أجور العمال اللازمين لعملية الإنتاج وتمويل الآجلة، وأحيانًا الحصول على سلع الإنتاج ذاتها.

٤. تسهيل المعاملات التي أصبحت تعتمد أساسًا العقود الوعد بالوفاء.

٥. القرض البنكي يعد وسيلة لتحويل رأس المال من شخص لآخر.

٦. يساعد القرض البنكي على الادخار ويحد من الاستهلاك، وهذا يؤدي إلى القضاء على التضخم.

٧) خطوات منح القروض البنكية:

يمر القرض بخطوات عديدة، قبل منحه بدايةً من دراسة ملف الطلب، ثم إبلاغ العميل بالقرار (القبول أو الرفض) والتعاقد، إلى غاية تحصيل القرض، واسترداد الأموال، وفي إطار السياسات والأهداف وأولويات البنك وقد حدد بن صوشة (٢٠٢٠: ٢٣) وبطة وبزيو (٢٠٢٢: ٢٤) عدد من الخطوات التي يجب اتباعها عند منح القرض وهي:

١- الدراسة عن القرض وجذب العملاء: من المتوقع أن تكون المبادرة في جذب العملاء، والدراسة عن القرض لتسويق القروض.

٢- تقديم طلبات الإقراض: تقدم على نماذج الطلبات المعدة، لذلك يجب أن تكون صالحة لإدخالها الحاسب الآلي لتكوين بنك المعلومات.

٣- الفرز والتصويت المبدئي: تبدأ عملية الفرز، فور تقديم الطلبات النقدية المبدئية للطلبات المقبولة، والمستوفاة البيانات، إذ يطلب استكمال المستندات، وتبدأ عملية التحليل الائتماني وإجراءات الاستلام في ضوء سياسة البنك الدولة.

٤- التقديم: يتم فيه وضع نتائج التحليل والاستعلام، وعمل تقدير عن منافع التكاليف، من منطق معايير التقييم المرفق بها من إدارة البنك، ومَنْ يقوم بالتقييم شخص أعلى في المستوى الإداري عن الشخص الذي قام بالتحليل.

٥- التفاوض: بعد وضع سياسة الإقراض وتحليل الائتمان، للتقليل من مخاطر القروض، تصبح هناك ما يسمى بمتغيرات قرار القرض، والني تكون موضع تفاوض بين البنك والعميل، فالبدائل هي محدد التفاوض.

٦- اتخاذ القرار والتعاقد: بعد التفاوض تبدأ إجراءات التعاقد دون وضع شروط جديدة ويكون المستشار القانوني جاهزًا بالعقد للتوقيع.

٨) مراحل منح القروض:

أورد كلٌ من الحناوي وعبد السلام (١٩٩٨: ٢٨١) وبطة وبزيو (٢٠٢٢: ٢٤) وبن بخمة (٢٠١٦: ١٥) أن عملية منح القرض تمر بالعديد من المراحل يمكن إيجازها في الخطوات الرئيسة الآتية:

أ. فحص طلب القرض:

يقوم البنك بدراسة طلب العميل، لتحديد مدى صلاحيته المبدئية، وفقًا لسياسة الإقراض في البنك. خاصة من حيث غرض القرض وأجل استحقاق وأسلوب السداد.

ب. التحليل الائتماني للعميل:

يتضمن تجميع المعلومات التي يمكن الحصول عليها من المصادر المختلفة، لمعرفة إمكانيات العميل الائتمانية، من حيث شخصيته وسمعته وقدرته على سداد القرض، بناءً على المعاملات السابقة مع البنك، ومدى ملاءمة رأسماله من خلال التحليل المالي.

ج. التفاوض مع المقترض:

بعد التحليل المتكامل لعناصر المخاطر الائتمانية المحيطة بالقرض المطلوب، بناءً على المعلومات التي يتم تجميعها، والتحليل المالي للقوائم المالية الخاصة بالعميل.

د. اتخاذ القرار:

تنتهي مرحلة التفاوض إما بقبول العميل، أو عدم قبوله شروط البنك، وفي حالة قبول التعاقد، يتم إعداد مذكرة لاقتراح الموافقة على طلب القرض، والتي عادة ما تتضمن البيانات الأساسية عن المنشأة الطالبة للاقتراض، معلومات عن مديونيتها لدى الجهاز المصرفي.

ه. صرف القرض:

يشترط لبدء استخدام القرض توقيع المقترض على اتفاقية القرض، وكذلك تقديمه الضمانات المطلوبة واستيفاء التعهدات والالتزامات التي ينص عليها إنفاق القرض.

و. تحصيل القروض:

يقوم البنك بتحصيل مستحقاته حسب النظام المتفق عليه، وذلك (إذا ما لم تقابله أي من الظروف السابقة عند المتابعة) الإجراءات القانونية، تأجيل السداد، تجديد القرض للمقترض.

رابعا: منهج البحث وإجراءاته:

تناول هذا الجزء عرضًا للإجراءات التي اتبعها الباحث لتحقيق أهداف البحث الحالي والمتمثل بتحديد مجتمع البحث وطريقة اختيار عينته، كما تضمن خطوات إعداد أداة البحث، وطرائق التحقق من صدقها وثباتها وإجراءات التطبيق الميداني للأداة والوسائل والأساليب الإحصائية المناسبة لتحليل البيانات.

مجتمع البحث وعينته:

مجتمع البحث:

تكوّن مجتمع البحث من جميع القيادات المعنيين والمرتبطين باتخاذ القرارات الاستثمارية في البنوك الخاصة في مدينة تعز، وهم (مدراء العموم، ومدراء الادارات، ورؤساء الأقسام والمختصين)، وبلغ عددهم (٨٢) بواقع (٤) مدير عام وعددهم (١٤) مدير إدارة و(١٨) رئيس قسم و(46) مختص. تم الاعتماد لهذه الإحصاءات على الموارد البشرية في البنوك الخاصة في مدينة تعز.

جدول (1) عدد أفراد عينة ومجتمع المجتمع الأصلي.

الوظيفة	التكرار	النسبة المئوية
مدير عام.	4	4.9
مدير إدارة.	14	17.1
رئيس قسم.	18	22
مختص.	46	56
المجموع	82	٪100

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج الSPSS

عينة البحث:

تم استخدام أسلوب الحصر الشامل كون البنوك بمدينة تعز تمثل فروعًا للبنوك المحددة، اختار الباحث المجتمع كاملًا كعينة للبحث وتم استخدام أسلوب الدراسة الشامل لحصر المجتمع

وصف خصائص عينة البحث:

استخدم الباحث القسم الأول من الاستبيان لوصف الخصائص الديمغرافية للعينة والمتمثلة في: الجنس، نوع البنك، المركز الوظيفي، سنوات الخبرة.

١. توزيع أفراد العينة حسب الجنس:

استخدم الباحث المنهج الإحصاء الوصفي لاستخراج التكرارات، والنسب المئوية لوصف نوع العينة حسب متغير الجنس، كما يوضحه الجدول الآتي:

جدول رقم (2): توزيع العينة حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
ذكور	71	86.6
اناث	11	13.4
المجموع	82	100.0

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

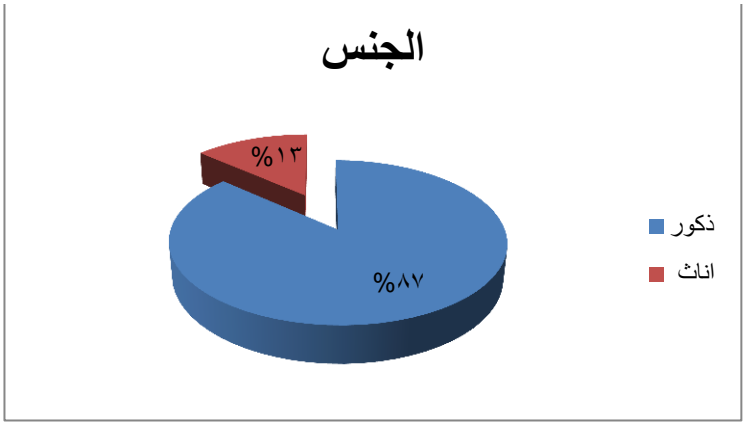

شكل (٢): توزيع العينة حسب الجنس

يتضح من الشكل (٢) والجدول (٩) أن عينة الذكور تشكل الغالبية العظمى لعينة الدراسة من الذكور بنسبة (86.6٪)، أما عينة الإناث فقد بلغت نسبتها (13.4٪). ويعزى ذلك الى طبيعة العمل في البنوك ونسبة الاقبال للذكور للعمل في المجال المصرفي .

٢. توزيع أفراد العينة حسب نوع البنك:

استخدم الباحث الإحصاء الوصفي لاستخراج التكرارات، والنسب المئوية لوصف نوع العينة حسب متغير نوع البنك، كما يوضحه الجدول الآتي:

جدول رقم (3): توزيع العينة حسب نوع البنك

نوع البنك	التكرار	النسبة المئوية
تجاري	15	18.3
إسلامي	67	81.7
المجموع	82	٪100

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

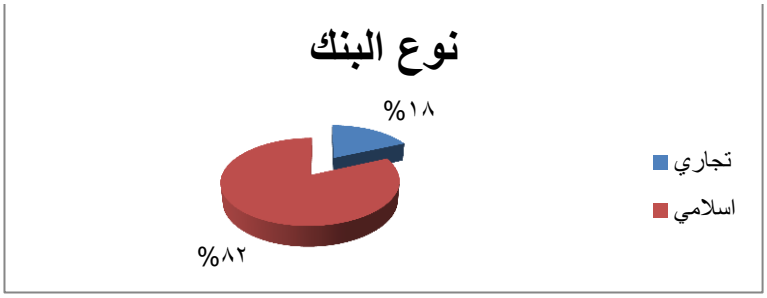

شكل(٣) توزيع العينة حسب نوع البنك

يتضح من الشكل (٣) والجدول (٣) أن معظم أفراد العينة كانت من موظفي البنوك الاسلامية بنسبة (81.7٪). أما نسبة موظفي البنوك التجارية (18٪). ويعزى ذلك لطبيعة وجود معظم الفروع للبنوك الإسلامية في المدينة ولإقبال العملاء على تلك البنوك كنوع من الثقة بالتعامل مع البنوك الإسلامية.

٣. توزيع أفراد العينة حسب المركز الوظيفي:

استخدم الاحصاء الوصفي لاستخراج التكرارات، والنسب المئوية لوصف نوع العينة حسب متغير المركز الوظيفي، كما يوضحه الجدول الآتي:

جدول رقم (٤): توزيع العينة حسب المركز الوظيفي

الوظيفة	التكرار	النسبة المئوية
مدير عام	4	4.9
مدير إدارة	14	17.1
رئيس قسم	18	22
مختص	46	56
المجموع	82	٪100

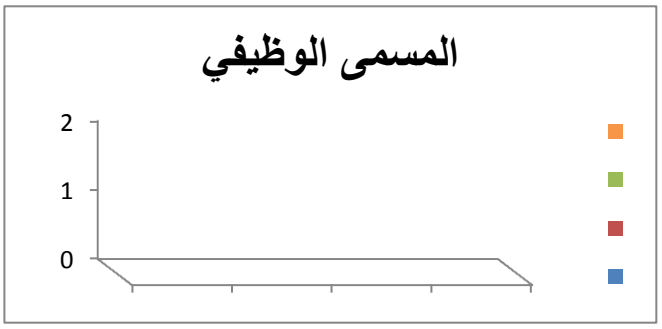

شكل (٤) توزيع العينة حسب نوع البنك

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

أظهرت بيانات الجدول (4) أن غالبية أفراد عينة الدراسة هم ممن يشغلون وظيفة مختص ويمثلون بنسبة (56٪) ، يليه من يشغلون رئيس قسم يمثلون بنسبة (22٪) ، ومن يشغلون وظيفة مدير ادارة يمثلون نسبة (17.1٪) ، ونسبة من يشغلون مدير عام هي (4.9٪) .

٤. توزيع أفراد العينة حسب عدد سنوات الخدمة:

استخدم الإحصاء الوصفي لاستخراج التكرارات، والنسب المئوية لوصف نوع العينة حسب متغير سنوات الخدمة، كما يوضحه الجدول الآتي:

جدول رقم (5): توزيع العينة حسب سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	27	32.9
من 5 إلى 10سنوات	14	17.1
أكثر من 10سنوات	41	50
المجموع	82	٪100

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

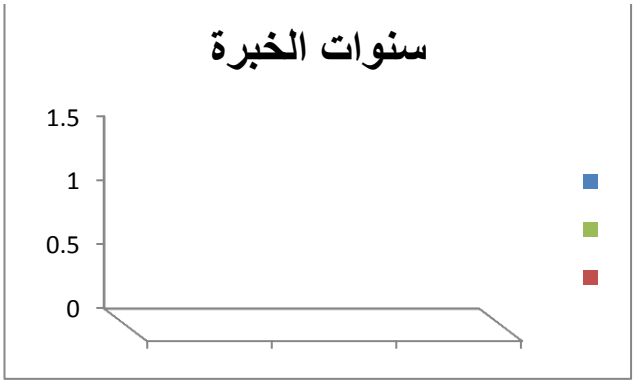

شكل (٥): توزيع العينة حسب سنوات الخبرة

نلاحظ من خلال الشكل (٥) والجدول (٥) أن عدد سنوات الخبرة كانت متفاوتة إذ كانت أغلبية العينة تمتلك خبرة 10 سنوات فأكثر بنسبة 50٪. تليها نسبة اصحاب الخبرة الأقل من 5 سنوات، إذ بلغت نسبتهم 32.9٪. وفي الأخير من لديهم سنوات خبرة تتراوح ما بين (5 إلى 10 سنوات). وبلغت نسبتهم (١٧.١٪)

مصادر الحصول على البيانات:

لتحقيق أهداف البحث تم الاعتماد على مصدرين أساسيين للحصول على المعلومات، هما:

المصادر الثانوية، تتمثل بالأصول النظرية للدراسات السابقة والكتب الخاصة بموضوع الدراسة والمراجع والمجلات العلمية والنشرات والدورية والمعلومات المتوفرة على الشبكة العنكبوتية (الانترنت).

المصادر الأولية: تتمثل في الاستبانة التي صممت لغرض جمع البيانات من أفراد عينة البحث.

أداة البحث ومراحل تصميمها:

بعد الاطلاع على مجموعة من المراجع والدوريات والكتب المتعلقة بالموضوع، ومن ثم تصميم أداة البحث وإعدادها ومن ثم عرضها على مجموعة من المحكمين الخبراء والمختصين في مجال الإدارة والذين قدموا النصح والإرشاد من تعديل، إضافة، حذف، تقديم، تأخير، وتغيير ما يلزم، وتكونت الاستبانة في صورتها النهائية من جزئين، هما:

الجزء الأول: يتصل بالبيانات الشخصية لأفراد عينة البحث من خلال اربعة متغيرات هي بـ (الجنس، نوع البنك، المركز الوظيفي، سنوات الخبرة).

الجزء الثاني: واشتمل على متغيرات البحث الأساسية، واحتوى على مجالاتٍ ثلاث:

أ- مجال المتغير المستقل: يتمثل بالقرارات الاستثمارية في البنوك الخاصة العاملة بمدينة تعز (قيس من خلال 13فقرة).

ب- مجال المتغير التابع الأول: يتمثل بسياسة منح القروض في البنوك الخاصة العاملة بمدينة تعز (قيس من خلال 9فقرات).

جدول رقم (6): عدد فقرات قياس متغيرات البحث

المتغير	عدد الفقرات
القرارات الاستثمارية	13
سياسة منح القروض	9
الاداة ككل	22

المصدر من إعداد الباحث

وقد قيست جميع فقرات جزئي أداة البحث وفقاً لمقياس ليكرت الرباعي، كما هو موضح في الجدول (7).

جدول رقم (7) مقياس ليكرت الرباعي.

اوافق بدرجة كبيرة	موافق	غير موافق	غير موافق بشدة
4	3	2	1

المصدر من إعداد الباحث

خطوات تطبيق البحث الميداني:

بعد أن تأكد الباحث من صدق أداة البحث وثباتها وإعدادها بصورتها النهائية، جرى تطبيقها ميدانيًا على عينة البحث (٨٦) كما سبق وجرى تطبيق البحث الميداني وفق الخطوات الآتية:

وزع الباحث الاستبانات (أداة البحث) على ٨٣ فردًا.

تابع الباحث الاستبانات بنفسه، واستعان بفريق عمل ميداني لإنجاز تطبيق الاستبانة. إذ وزع (٨٦) استبانة بحسب عدد مفردات العينة، استعيد منها (٨٣) شكلت ما نسبته (١٠٠٪) من عدد الاستبانات الموزعة، وعند معاينة الاستبانات كافة، وإعدادها للتحليل الإحصائي، وجد أن هناك (١) استمارة غير مكتملة، ولهذا استبعدت من العينة، ويمكن استعراض ذلك من خلال الجدول الآتي:

جدول(8) عدد الاستبانات والمستعادة منها

العينة	عدد الاستبانات الموزعة	عدد الاستبانات المستعادة	الصالح منها للتحليل الاحصائي
٨٦	٨٦	٨٣	82

المصدر من إعداد الباحث

- استعاد الباحث الاستبانات، وعمل على تدقيقها ومراجعتها تمهيدًا لإجراء التحليل الإحصائي عليها عن طريق استخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS).

الأساليب الإحصائية المتبعة في البحث:

لتحقيق أهداف البحث جرى ترميز وإدخال البيانات إلى الحاسب الآلي التي تم جمعها من عينة البحث، وتحليلها باستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية المعروفة بـ(SPSS)، واعتمدت الوسائل والمعالجات الإحصائية الآتية:

١. معامل الارتباط بيرسون لاختبار الصدق البنائي ومعرفة مدى قوة العلاقة بين فقرات الاستبانة والمجالات التي تنتمي إليها.

٢. معادلة ألفا_ كرو نباخ: للتأكد من ثبات أداة البحث المستخدمة في الدراسة.

د- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والوزن النسبي: للتعرف على واقع القرارات الاستثمارية وسياسة منح القروض والديون المتعثرة في البنوك الخاصة بمدينة تعز.

اختبار الانحدار الخطي البسيط والمتعدد: لقياس الأثر.

جدول(9) درجة موافقة أفراد العينة على فقرات الاستبيان

قيمة البديل	الحدود الحقيقية للمتوسط الحسابي		الدلالة اللفظية
	الحد الأدنى	الحد الأعلى	
١	١	١.٧٤	غير موافق بشدة
٢	١.٧٥	٢.٤٩	غير موافق
٣	٢.٥٠	٣.٢٤	موافق
٤	٣.٢٥	٤	أوافق بدرجة كبيرة

المصدر : من إعداد الباحث

صدق أداة البحث:

١) الصدق الظاهري:

تم التحقق من الصدق الظاهري للأداة عن طريق عرضها على محكمين من أعضاء هيئة التدريس من ذوي الاختصاص والخبرة في المجال الأكاديمي وقد بلغ عددهم (٧) محكمين، ملحق (٢) ومن خلال ملاحظات المحكمين وآرائهم تم تعديل بعض الفقرات وحذف بعضها وإضافة البعض الأخر لتصبح الاستبانة في صورتها النهائية مكونة من (٤٧) فقرة

٢) الصدق الداخلي

تم التحقق من الصدق الداخلي (المقياس)من خلال برنامج (SPSS) لحساب معامل ارتباط بيرسون بين درجة كل عبارة تنتمي لكل مجال والدرجة الكلية لهذا المجال الذي تنتمي إليه، والجدولان يوضحان نتائج ذلك.

جدول رقم (10) قيم معامل ارتباط بيرسون بين درجة كل فقرة والدرجة الكلية لمجال (القرارات الاستثمارية)

البعد	م	الفقرة	معامل الارتباط	Sig	النتيجة
القرارات الاستثمارية في البنوك الخاصة بمدينة تعز	١	يهتم البنك بنتائج دراسة الجدوى عند اتخاذ القرار الاستثماري	0.489**	0.000	دالة إحصائيًا
	٢	يعتبر البنك معدل العائد المتوقع هدف رئيس عند اتخاذ القرار.	0.303**	0.006	دالة إحصائيًا
	٣	يهتم البنك بنصائح الوسطاء عند اتخاذ القرار الاستثماري.	0.438**	0.000	دالة إحصائيًا
	٤	يعتمد اتخاذ القرار الاستثماري في البنك على مصداقية المعلومات.	0.398**	0.000	دالة إحصائيًا
	٥	يتم الافصاح عن المعلومات كافة المطلوبة للتقليل من مخاطر الاستثمار.	0613**	0.000	دالة إحصائيًا
	٦	تلبي المعلومات المحاسبية حاجة البنك عند اتخاذ	0.395**	0.000	دالة

		القرار الاستثماري.			إحصائيًا
	٧	تركز الادارة العليا على دعم القرارات الاستثمارية في البنك.	0.490**	0.000	دالة إحصائيًا
	٨	تحرص الادارة العليا على تنظيم دورات تدريبية مستمرة على اتخاذ القرارات الاستثمارية في البنك.	0.592**	0.000	دالة إحصائيًا
	٩	تؤثر الخبرة والتجارب السابقة للمعنيين بالبنك في اتخاذ القرارات الاستثمارية.	0.424**	0.000	دالة إحصائيًا
	١٠	يسعى البنك من خلال اتخاذ القرارات الاستثمارية الى حماية رأس المال.	0.384**	0.000	دالة إحصائيًا
	١١	يلجأ البنك الى اتخاذ قرارات الشراء للأصول الاستثمارية عندما تكون القيمة المالية للأصل تفوق القيمة السوقية للأصل.	0494**	0.000	دالة إحصائيًا
	١٢	يحافظ البنك على استمرارية التنمية في الثروة المالية بناء على اتخاذ قرارات استثمارية ناجحة.	0.272*	0.013	دالة إحصائيًا
	١٣	يميل متخذ القرار الى فهمه الشخصي عند اتخاذ القرارات الاستثمارية في البنوك في حالة عدم توفر معلومات كافية.	0.485**	0.000	دالة إحصائيًا

المصدر: الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج الspss

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن قيم معامل ارتباط كل فقرة من بعدها موجبة ودالة إحصائيًا عند مستوى دلالة (0.05) مما يدل على صدق اتساقها مع أبعادها، ومنه تعد جميع فقرات مجال القرارات الاستثمارية صادقة ومتسقة لما وضعت له.

جدول رقم (11) قيم معامل ارتباط بيرسون بين درجة كل فقرة والدرجة الكلية لمجال (منح القروض)

البعد	م	الفقرة	معامل الارتباط	Sig	النتيجة
سياسة منح القروض في البنوك الخاصة يتعز	١	يقوم مسؤولو إدارة الائتمان بالبنك بدراسة الصفات الشخصية للمقترض.	0606**	0.000	دالة إحصائيًا
	٢	يعمل مسؤولو إدارة الائتمان بالبنك على تحليل قدرة العميل على انتاج تدفقات نقدية كافية من العمليات التشغيلية للمشروع.	0.565**	0.000	دالة إحصائيًا
	٣	يقوم المختصين بالبنك بتحليل فترات تحصيل ديون المدنيين لدى المنشأة طالبة القرض.	0.641**	0.000	دالة إحصائيًا
	٤	يقوم البنك باتخاذ قرار الإقراض بناء على التحديد المسبق لمستوى السيولة فيه.	0.634**	0.000	دالة إحصائيًا
	٥	يؤدي الرهن العقاري الى تسهيل عملية الإقراض	0.630**	0.000	دالة

		للعملاء وتوفير ضمانات للبنك.			إحصائيًا
	٦	المعلومات المتوفرة في البنك والمتعلقة بالزبائن ومنح القروض صحيحة وخالية من الاخطاء.	0.680**	0.000	دالة إحصائيًا
	٧	تحتوي التقارير المتوفرة في البنك على معلومات كاملة وغير ناقصة حول طالب القرض.	0.640**	0.000	دالة إحصائيًا
	٨	يقدم البنك قروض دون ضمانات للمقترضين المعروفين بجديتهم في التعامل والتزامهم بمقتضيات الاتفاق.	0.552**	0.000	دالة إحصائيًا
	٩	يلجأ البنك الى الاتصال بالعملاء الحاليين والمحتملين لإحاطتهم بأنواع القروض المتاحة التي يمكنهم التفاوض مع البنك بشأنها.	0.520**	0.000	دالة إحصائيًا

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج الspss

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن قيم معامل ارتباط كل فقرة من بعدها موجبة ودالة إحصائيًا عند مستوى دلالة (0.01) فأقل، مما يدل على صدق اتساقها مع أبعادها، ومنه تعد جميع فقرات مجال سياسة منح القروض صادقة ومتسقة لما وضعت له.

جدول رقم (١٢) قيم معامل الارتباط بين درجة كل متغير والدرجة الكلية للأداة

متغيرات الدراسة (المجالات)	المجال	معامل الارتباط	Sig	النتيجة
المجال الأول	القرارات الاستثمارية	0.907**	0.000	دالة احصائيًا
المجال الثاني	سياسة منح القروض	0.797**	0.000	دالة احصائيًا

المصدر: الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج الspss

يتضح من الجدول السابق أن جميع مجالات الأداة حققت ارتباطات دالة إحصائيًا مع الدرجة الكلية للمقياس عند مستوى المعنوية 0.000 =sig أقل من مستوى الدلالة 0.05، مما يشير أن المقياس يتسم بدرجة جيدة من الاتساق الداخلي، وأنه يصلح لقياس أثر القرارات الاستثمارية على منح القروض في ظل الديون المتعثرة في البنوك الخاصة بمدينة تعز.

ج- ثبات الاستبانة: (أداة البحث) يقصد بثبات الاستبيان؛ أي أنها تعطي نفس النتيجة لو تم إعادة توزيع الاستبيان أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط، أو بعبارة أخرى أن ثبات الاستبيان يعني الاستقرار في نتائج الاستبيان وعدم تغييرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها على أفراد العينة عدة مرات خلال فترات زمنية معينة وقد تم التحقق من ثبات الاستبيان، من خلال معامل (ألفا كرونباخ) كما يلي:

جدول رقم (13) معاملات الثبات باستخدام ألفا كرونباخ لمجالات الاداة

مجالات الدراسة	المجال	عدد فقراته	الفا كرونباخ
المجال الأول	القرارات الاستثمارية	13	0.800
المجال الثاني	سياسة منح القروض	11	0.789
للاستبيان ككل		22	0.810

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن قيمة معامل الثبات الكلي لأداة الدراسة بلغ (89٪)، وهو معامل ثبات عالٍ، ومعاملات الثبات لجميع محاور البحث قد بلغت 80٪ و78٪ و78.9٪ بالترتيب، وهذا مؤشر على تمتع أداة البحث بدرجة عالية من الثبات والموثوقية والاتساق الداخلي، ومن ثم فإنه يمكن استخدامها في جمع البيانات المتصلة.

خامسا: اختبار فرضيات الدراسة ومناقشتها وتفسير نتائجها.

١) نتائج التحليل الخاصة بمجال القرارات الاستثمارية لدى البنوك الخاصة بمدينة تعز

جدول رقم (١٤) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير القرارات الاستثمارية لدى البنوك الخاصة بمدينة تعز وترتيبها حسب أهميتها من وجهة نظر عينة البحث.

رقم البعد	م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	درجة الموافقة	الترتيب
القرارات الاستثمارية	١	يهتم البنك بنتائج دراسة الجدوى عند اتخاذ القرار الاستثماري.	3.6951	0.48912	92.38	عالية جدًا	2
	٢	يعتبر البنك معدل العائد المتوقع هدف رئيس عند اتخاذ القرار.	3.3171	0.66440	82.93	عالية جدًا	10
	٣	يهتم البنك بنصائح الوسطاء عند اتخاذ القرار الاستثماري.	3.1829	0.63105	79.57	عالية	11
	٤	يعتمد اتخاذ القرار الاستثماري في البنك على مصداقية المعلومات.	3.7561	0.45976	93.90	عالية جدًا	1
	٥	يتم الافصاح عن كافة المعلومات المطلوبة للتقليل من مخاطر الاستثمار.	3.5854	0.54322	89.64	عالية جدًا	5
	٦	تلبي المعلومات المحاسبية حاجة البنك عند اتخاذ القرار الاستثماري.	3.5732	0.54502	89.33	عالية جدًا	7
	٧	تركز الإدارة العليا على دعم القرارات الاستثمارية في البنك.	3.6220	0.53611	90.55	عالية جدًا	4

رقم البعد	م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	درجة الموافقة	الترتيب
	٨	تحرص الإدارة العليا على تنظيم دورات تدريبية مستمرة على اتخاذ القرارات الاستثمارية في البنك.	3.4024	0.66406	85.05	عالية جدًا	9
	٩	تؤثر الخبرة والتجارب السابقة للمعنيين بالبنك في اتخاذ القرارات الاستثمارية.	3.5854	0.54322	89.64	عالية جدًا	6
	١٠	يسعى البنك من خلال اتخاذ القرارات الاستثمارية الى حماية رأس المال.	3.6707	0.47284	91.77	عالية جدًا	3
	١١	يلجأ البنك الى اتخاذ قرارات الشراء للأصول الاستثمارية عندما تكون القيمة المالية للأصل تفوق القيمة السوقية للأصل.	3.1585	0.77729	78.96	عالية	12
	١٢	يحافظ البنك على استمرارية التنمية في الثروة المالية بناء على اتخاذ قرارات استثمارية ناجحة.	3.4024	0.58499	85.06	عالية جدًا	8
	١٣	يميل متخذ القرار الى فهمه الشخصي عند اتخاذ القرارات الاستثمارية في البنوك في حالة عدم توفر معلومات كافية.	2.9634	0.71051	74.09	عالية	13
		القرارات الاستثمارية	3.4550	0.31962	86.38	عالية جدًا	

المصدر: الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج الspss

يتبين من الجدول السابق أن المتوسطات الحسابية لفقرات هذا البعد قد تراوحت في توافرها بين (2.9634_3.7561) بمتوسط كلي بلغ (3.4550) على مقياس ليكرت الرباعي وبانحراف معياري (0.31962)، مما يدل على أن نسبة موافقة أفراد العينة على هذا البعد عالية جدًا، وجاءت في المرتبة الأولى بدرجة عالية جدًا الفقرة رقم (4)، التي تنص على أنه "يعتمد اتخاذ القرار الاستثماري في البنك على مصداقية المعلومات"، بمتوسط بلغ (3.7561) وهو أعلى من المتوسط الحسابي العام بوزن نسبي (93.90٪). فيما جاءت في المرتبة الثانية بدرجة موافقة عالية جدًا الفقرة رقم (1)، التي تنص على أنه "يهتم البنك بنتائج دراسة الجدوى عند اتخاذ القرار الاستثماري "بمتوسط حسابي بلغ (3.6951) وهو أعلى من المتوسط الحسابي العام للبعد، وبوزن نسبي (92.38٪)، تليها في المرتبة الثالثة بدرجة موافقة عالية جدا الفقرة رقم (10)، التي تنص على أنه "يسعى البنك من خلال اتخاذ القرارات

الاستثمارية إلى حماية رأس المال. "بمتوسط حسابي بلغ (3.6707) وهي أعلى من المتوسط الحسابي العام للبعد، وفي المرتبة الرابعة بدرجة موافقة عالية جدًا تأتي الفقرة رقم (7)، التي تنص على أنه "تركز الادارة العليا على دعم القرارات الاستثمارية في البنك "بمتوسط حسابي بلغ (3.6220) وهو أعلى من المتوسط العام للبعد، وجاءت في المرتبة الخامسة بدرجة موافقة عالية جدًا الفقرة رقم (5) التي تنص على أنه "يتم الإفصاح عن المعلومات المطلوبة كافة للتقليل من مخاطر الاستثمار "بمتوسط حسابي بلغ (3.5854) وهو أعلى من المتوسط العام للبعد، وفي المرتبة الأخيرة، وبدرجة موافقة عالية تأتي الفقرة رقم (13)، التي تنص على أنه "يميل متخذ القرار إلى فهمه الشخصي عند اتخاذ القرارات الاستثمارية في البنوك في حالة عدم توفر معلومات كافية" بمتوسط حسابي بلغ (2.9634) وبوزن نسبي (74.09٪)

٢) نتائج التحليل الخاصة بمتغير سياسة منح القروض لدى البنوك الخاصة بمدينة تعز:

جدول رقم (١٥) يوضح نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على فقرات الاستبيان والمتصل بمجال سياسة منح القروض لدى البنوك الخاصة بمدينة تعز وترتيبها حسب أهميتها من وجهة نظر عينة البحث.

المجال	م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	درجة الموافقة	الترتيب
سياسة منح القروض	١	يقوم مسؤولو إدارة الائتمان بالبنك بدراسة الصفات الشخصية للمقترض.	3.4878	0.59304	87.20	عالية جدًا	3
	٢	يعمل مسؤولو إدارة الائتمان بالبنك على تحليل قدرة العميل على انتاج تدفقات نقدية كافية من العمليات التشغيلية للمشروع.	3.6707	0.49827	91.77	عالية جدًا	1
	٣	يقوم المختصين بالبنك بتحليل فترات تحصيل ديون المدنيين لدى المنشأة طالبة القرض.	3.5976	0.51782	89.94	عالية جدًا	2
	٤	يقوم البنك باتخاذ قرار الإقراض بناء على التحديد المسبق لمستوى السيولة فيه.	3.4512	0.65078	86.28	عالية جدًا	4

المجال	م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	درجة الموافقة	الترتيب
	٥	يؤدي الرهن العقاري الى تسهيل عملية الإقراض للعملاء وتوفير ضمانات للبنك.	3.1951	0.76075	79.88	عالية	8
	٦	المعلومات المتوفرة في البنك والمتعلقة بالزبائن ومنح القروض صحيحة وخالية من الأخطاء.	3.2073	0.62337	80.18	عالية	7
	٧	تحتوي التقارير المتوفرة في البنك على معلومات كاملة وغير ناقصة حول طالب القرض.	3.3049	0.66088	82.62	عالية جدًا	5
	٨	يقدم البنك قروض دون ضمانات للمقترضين المعروفين بجديتهم في التعامل والتزامهم بمقتضيات الاتفاق.	2.5854	0.76902	64.64	عالية	9
	٩	يلجأ البنك الى الاتصال بالعملاء الحاليين والمحتملين لإحاطتهم بأنواع القروض المتاحة التي يمكنهم التفاوض مع البنك بشأنها.	3.2195	0.60908	80.49	عالية	6
		سياسة منح القروض	3.3022	0.38777	82.56	عالية جدًا	

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج الspss

يتبين من الجدول السابق أن المتوسطات الحسابية لفقرات هذا البعد قد تراوحت في توافرها بين (3.6707_2.5854) بمتوسط كلي بلغ (3.3022) على مقياس ليكرت الرباعي وبانحراف معياري (0.38777)، مما يدل على أن نسبة موافقة أفراد العينة على هذا البعد عالية جدًا، وجاءت في المرتبة الأولى بدرجة موافقة عالية جدًا الفقرة رقم (2)، التي تنص على أنه "يعمل مسؤولو إدارة الائتمان بالبنك على تحليل قدرة العميل على إنتاج تدفقات نقدية كافية من العمليات التشغيلية للمشروع"، بمتوسط بلغ (3.6707) وهو أعلى من المتوسط الحسابي العام بوزن نسبي (91.77٪). فيما جاءت في المرتبة الثانية بدرجة موافقة عالية جدًا الفقرة رقم (3)،

التي تنص على أنه "يقوم المختصين بالبنك بتحليل فترات تحصيل ديون المدنيين لدى المنشأة طالبة القرض" بمتوسط حسابي بلغ (3.5976) وهو أعلى من المتوسط الحسابي العام للبعد، وبوزن نسبي (89.94٪)، تليها في المرتبة الثالثة بدرجة موافقة عالية جدًا الفقرة رقم (1)، التي تنص على أنه "يقوم مسؤولو إدارة الائتمان بالبنك بدراسة الصفات الشخصية للمقترض "بمتوسط حسابي بلغ (3.4878) وهي أعلى من المتوسط الحسابي العام للبعد، وفي المرتبة الرابعة بدرجة موافقة عالية جدًا تأتي الفقرة رقم (4) التي تنص على أنه "يقوم البنك باتخاذ قرار الإقراض بناءًا على التحديد المسبق لمستوى السيولة فيه" بمتوسط حسابي بلغ (3.4512) وهو أعلى من المتوسط العام للبعد، وجاءت في المرتبة الخامسة بدرجة موافقة عالية الفقرة رقم (7) التي تنص على أنه "تحتوي التقارير المتوافرة في البنك على معلومات كاملة وغير ناقصة حول طالب القرض" بمتوسط حسابي بلغ (3.3049) وهو أعلى من المتوسط العام للبعد، وجاءت في المرتبة السادسة بدرجة موافقة عالية الفقرة رقم (9) التي تنص على أنه "يلجأ البنك إلى الاتصال بالعملاء الحاليين والمحتملين لإحاطتهم بأنواع القروض المتاحة التي يمكنهم التفاوض مع البنك بشأنها" بمتوسط حسابي بلغ (3.2195) وهو أدنى من المتوسط العام للبعد، وجاءت في المرتبة السابعة بدرجة موافقة عالية الفقرة رقم (6) التي تنص على أنه "المعلومات المتوفرة في البنك والمتعلقة بالزبائن ومنح القروض صحيحة وخالية من الأخطاء" بمتوسط حسابي بلغ (3.2073) وهو أدنى من المتوسط العام للبعد، وجاءت في المرتبة قبل الأخيرة بدرجة موافقة عالية الفقرة رقم (5) التي تنص على أنه "يؤدي الرهن العقاري الى تسهيل عملية الإقراض للعملاء وتوفير ضمانات للبنك" بمتوسط حسابي بلغ (3.1951)، وهو أدنى من المتوسط العام للبعد وفي المرتبة الأخيرة وبدرجة موافقة عالية تأتي الفقرة رقم (8)، التي تنص على أنه "يقدم البنك قروض دون ضمانات للمقترضين المعروفين بجديتهم في التعامل والتزامهم بمقتضيات الاتفاق" بمتوسط حسابي بلغ (2.5854) وبوزن نسبي (64.64٪).

٣) تحليل مدى ملاءمة البيانات لافتراضات اختبار فرضيات الدراسة:

قبل البدء في تطبيق تحليل الانحدار لاختبار فرضيات الدراسة، تم إجراء بعض الاختبارات، وذلك من أجل ضمان ملاءمة البيانات لافتراضات تحليل الانحدار، على النحو الآتي:

- اختبار التوزيع الطبيعي لمحاور الاستبانة:

يجب أن توزع البيانات توزيعًا طبيعيًا حتى تعمل بشكل صحيح، لذا أجري في هذا البحث اختبار التوزيع الطبيعي من خلال اختبار كولموجوروف_

سميرنوفKolmogorove_Smirnov لاختبار ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه، فإذا كانت القيمة الاحتمالية الناتجة من الاختبار عند مستوى دلالة أكبر من مستوى الدلالة المعتمدة وهي 0.05 فإن البيانات تخضع للتوزيع الطبيعي، وإذا كانت نتائج الاختبار عند مستوى دلالة أقل أو يساوي مستوى الدلالة 0.05 فإن البيانات لا تخضع للتوزيع الطبيعي. وكانت النتائج موضحة في الجدول الآتي:

جدول (١٧) يوضح نتائج اختبار التوزيع الطبيعي
(كولموجوروف_سمرنوفKolmogorove_ Smirnov)

المحور	قيمة Z	القيمة الاحتمالية (Sig)
القرارات الاستثمارية	0.095	0.069
سياسة منح القروض	0.075	0.200

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج الspss

يتضح من خلال الجدول السابق أن القيمة الاحتمالية (Sig) لجميع محاور البحث بأبعاده المختلفة كانت أكبر من مستوى الدلالة 0.05 = α، وبذلك فإن توزيع البيانات لهذه المحاور تتبع التوزيع الطبيعي.

فرضيات الدراسة:

١) اختبار الفرضية الرئيسة الأولى:

جدول(18)تائج اختبار تحليل الانحدار الخطي البسيط لتأثير القرارات الاستثمارية على سياسة منح القروض لدى البنوك الخاصة بمدينة تعز

المتغير المستقل	القدرة التفسيرية			معنوية الكلية لنموذج الانحدار		المعنوية الجزئية لمعاملات الانحدار			
	معامل الارتباط R	معامل التفسير R^2	معامل التفسير المصحح R^2	قيمة(ف) F	قيمة P. Value	B		T	قيمة P. Value
القرارات الاستثمارية	0.679	0.460	0.454	63.278	0.000	0.458	Constant	1.324	0.000
						0.823	القرارات الاستثمارية	8.263	

"لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 للقرارات الاستثمارية على سياسة منح القروض لدى البنوك الخاصة بمدينة تعز".

يتضح من الجدول (١٨) وجود أثر ذو دلالة إحصائية للقرارات الاستثمارية على سياسة منح القروض لدى البنوك الخاصة بمدينة تعز، إذ بلغت حيث بلغ قيمة T (8.263) عند مستوى الدلالة الإحصائية (0.000)، وهو أقل من مستوى الدلالة

المعتمد في الدراسة (0.05) ، ونتج هذا الأثر عن طبيعة الارتباط بين المتغيرين حيث بلغ معامل الارتباط R (0.679) ، أما القابلية التفسيرية لنموذج الانحدار والمتمثلة في معامل التحديد بلغت R^2(0.460)؛ أي أن ما قيمته (46٪) من التغيرات سياسة منح القروض لدى البنوك الخاصة بمدينة تعز ناتج عن التغير في تطبيق القرارات الاستثمارية والباقي يعود لعوامل أخرى، كما بلغت قيمة معامل الانحدار(B) للمتغير المستقل (القرارات الاستثمارية) (0.823)؛ ويعني هذا أن الزيادة بدرجة واحدة في مستوى الاهتمام بتطبيق القرارات الإدارية يؤدي إلى الزيادة في مستوى جودة سياسة منح القروض بقيمة (0.823)، حيث أن قيمة اختبارF والتي بلغت (63.278) عند مستوى دلالة (0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة (0.05)، فإن نموذج الانحدار أعلاه ذو دلالة معنوية، وعليه تم رفض الفرضية القائلة لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 للقرارات الاستثمارية على سياسة منح القروض لدى البنوك الخاصة في مدينه تعز".

مما يعني قبول الفرضية القائلة يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 للقرارات الاستثمارية على سياسة منح القروض لدى البنوك الخاصة في مدينه تعز.

٢) اختبار الفرضية الرئيسة الثانية:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين إجابات افراد العينة حول أثر القرارات الاستثمارية على سياسة منح القروض في البنوك الخاصة بمدينة تعز تعزى للمتغيرات الديموغرافية الآتية: (الجنس_ نوع البنك_ المركز الوظيفي_ سنوات الخبرة). ومن الفرضية الرئيسة الخامسة تم اشتقاق الفرضيات الفرعية الآتية:

أ. اختبار الفرضية الفرعية الأولى (H4a):

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين اجابات أفراد حول أثر القرارات الاستثمارية على سياسة منح القروض في البنوك الخاصة بمدينة تعز تعزى لمتغير الجنس (الذكور_ الإناث).

للتحقق من صحة هذه الفرضية استخدم الاختبار التائي لعينتين مستقلتين Samples T Test_Independent والجدول (٢٢) يبين ذلك.

جدول (5-5) اختبار T Testلمعرفة الفروق بين إجابات أفراد العينة حول أثر القرارات الاستثمارية على سياسة منح القروض في البنوك الخاصة بمدينة تعز يعزى لمتغير الجنس (ذكور_ إناث).

جدول رقم (١٩)

المجال	النوع	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	قيمة ت	قيمة P-Value
سياسة منح القروض	ذكور	71	3.2942	0.39534	80	-0.470	0.640
	إناث	11	3.3585	0.34719			

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج الspss

يتضح من الجدول (١٩) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة حول أثر القرارات الاستثمارية على سياسة منح القروض في البنوك الخاصة بمدينة تعز يعزى لمتغير الجنس (ذكور_ إناث)، حيث جاءت قيمة P. Value أعلى من مستوى المعنوية (0.05)، وهذه النتيجة تعني أنه لا يختلف تقدير موظفي البنوك الخاصة في مدينة تعز حول أثر القرارات الاستثمارية على سياسة منح القروض في البنوك الخاصة بمدينة تعز وفقاً لاختلاف جنسهم (ذكور_ إناث). مما يعني قبول الفرضية القائلة "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين إجابات أفراد العينة حول أثر القرارات الاستثمارية على سياسة منح القروض في البنوك الخاصة بمدينة تعز تعزى لمتغير الجنس (ذكور_ إناث)".

ب. اختبار الفرضية الفرعية الثانية (H4b):

"لاتوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين إجابات أفراد العينة حول أثر القرارات الاستثمارية على سياسة منح القروض في البنوك الخاصة بمدينة تعز تعزى لمتغير نوع البنك".

للتحقق من صحة هذه الفرضية استخدم الاختبار التائي لعينتين مستقلتين Samples T Test_Independent والجدول (5-6) يبين ذلك.

جدول (20) اختبار T Test لمعرفة الفروق بين إجابات أفراد العينة حول أثر القرارات الاستثمارية على سياسة منح القروض في البنوك الخاصة بمدينة تعز يعزى لمتغير نوع البنك (تجاري_ إسلامي).

المجال	النوع	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	قيمة ت	قيمة P-Value
سياسة منح القروض	تجاري	15	3.3852	0.30245	80	0.916	0.362
	إسلامي	67	3.2836	0.40400			

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج الspss

يتضح من الجدول السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة حول أثر القرارات الاستثمارية على سياسة منح القروض في البنوك الخاصة بمدينة تعز يعزى لمتغير نوع البنك (تجاري_ إسلامي). إذ جاءت قيمة P. Value أعلى من مستوى المعنوية (0.05)، وهذه النتيجة تعني أنه لا يختلف تقدير موظفي

البنوك الخاصة في مدينة تعز حول أثر القرارات الاستثمارية على سياسة منح القروض في البنوك الخاصة بمدينة تعز وفقاً لاختلاف نوع البنك (تجاري_إسلامي)، مما يعني قبول الفرضية القائلة "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين إجابات أفراد العينة حول أثر القرارات الاستثمارية على سياسة منح القروض في البنوك الخاصة بمدينة تعز تعزى لمتغير نوع البنك (تجاري_إسلامي)".

ج. اختبار الفرضية الفرعية الثالثة (H4c):

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين إجابات أفراد العينة أثر القرارات الاستثمارية على سياسة منح القروض في البنوك الخاصة بمدينة تعز تعزى لمتغير المركز الوظيفي.

للتحقق من صحة هذه الفرضية استخدم اختبار تحليل التباين الأحادي One Way ANOVA والنتائج مبينة في الجدول رقم (5-7) كما يلي:

جدول رقم (٢١) نتائج التحليل الاحادي One Way ANOVA للفروق بين إجابات أفراد العينة أثر القرارات الاستثمارية على سياسة منح القروض في البنوك الخاصة بمدينة تعز تعزى لمتغير المركز الوظيفي.

الأبعاد	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	القيمة الفائية "ف"	قيمة P.Value
سياسة منح القروض	بين المجموعات	0.094	3	0.031	0.203	0.894
	داخل المجموعات	12.085	78	0.155		
	الكلي	12.180	81			

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج الspss

يتضح من الجدول (٢١) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة أثر القرارات الاستثمارية على سياسة منح القروض في البنوك الخاصة بمدينة تعز تعزى لمتغير المركز الوظيفي، وفقاً لمتغير المركز الوظيفي، إذ جاءت القيمة الاحتمالية (P. Value) أعلى من مستوى المعنوية (0.05).

مما يعني قبول الفرضية القائلة "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة أثر القرارات الاستثمارية على سياسة منح القروض في البنوك الخاصة بمدينة تعز تعزى لمتغير المركز الوظيفي".

د. اختبار الفرضية الفرعية الرابعة من الفرضية الرئيسية الثانية (H4d):

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين إجابات أفراد العينة حول أثر القرارات الاستثمارية على سياسة منح القروض في البنوك الخاصة بمدينة تعز تعزى لمتغير سنوات الخبرة.

للتحقق من صحة هذه الفرضية استخدم اختبار تحليل التباين الاحادي One Way ANOVA واختبار LSD لمعرفة اتجاه الفروق بين اراء العينة والنتائج مبينة كما يلي في الجدول (٢٢).

جدول رقم (22) نتائج التحليل الاحادي One Way ANOVA للفروق بين إجابات أفراد العينة حول أثر القرارات الاستثمارية على سياسة منح القروض في البنوك الخاصة بمدينة تعز تعزى لمتغير سنوات الخبرة.

الأبعاد	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	القيمة الفائية "ف"	قيمة P.Value
سياسة منح القروض	بين المجموعات	0.224	2	0.112	0.739	0.481
	داخل المجموعات	11.956	79	0.151		
	الكلي	12.180	81			

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج الspss

يتضح من الجدول السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة حول أثر القرارات الاستثمارية على سياسة منح القروض في البنوك الخاصة بمدينة تعز تعزى لمتغير سنوات الخبرة، إذ جاءت القيمة الاحتمالية (P. Value) أعلى من مستوى المعنوية (0.05).

مما يعني قبول الفرضية القائلة "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين إجابات أفراد العينة حول أثر القرارات الاستثمارية على سياسة منح القروض في البنوك الخاصة بمدينة تعز تعزى لمتغير سنوات الخبرة".

سادسا: خلاصة النتائج والتوصيات

خلاصة النتائج:

تتضمن الخلاصة عرضًا لأهم النتائج التي توصلت إليها البحث الحالي، التي نتجت عن عملية التحليل الإحصائي للبيانات على النحو الآتي:

١. جاء واقع القرارات الاستثمارية لدى البنوك الخاصة في مدينة تعز بدرجة عالية، ومتوسط كلي بلغ (3.4550) على مقياس ليكرت الرباعي وبانحراف معياري (0.31962).

٢. جاء واقع سياسة منح القروض لدى البنوك الخاصة في مدينة تعز بدرجة عالية جدًا، ومتوسط كلي بلغ (3.3022) على مقياس ليكرت الرباعي وبانحراف معياري (0.38777).

٣. وجود أثر ذو دلالة إحصائية للقرارات الاستثمارية على سياسة منح القروض لدى البنوك الخاصة في مدينه تعز، إذ بلغت حيث بلغ قيمة T (8.263) عند مستوى الدلالة الإحصائية (0،000)، وهو أقل من مستوى الدلالة المعتمد في البحث (0.05)، وعليه تم رفض الفرضية القائلة "لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 للقرارات الاستثمارية على سياسة منح القروض لدى البنوك الخاصة في مدينه تعز".

٤. قبول الفرضية القائلة: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين إجابات أفراد العينة حول أثر القرارات الاستثمارية على سياسة منح القروض في البنوك الخاصة بمدينة تعز تعزى لمتغيرات (الجنس، نوع البنك، المركز الوظيفي ،سنوات الخبرة)".

6-2التوصيات:

بناءً على النتائج التي أظهرتها نتائج البحث يوصي الباحث البنوك الخاصة بمدينة تعز بالآتي:

١. على متخذي القرارات الاستثمارية في البنوك دراسة الأساليب كافة والخاصة بتقييم العائد، وقياس المخاطر المرتبطة ٧٦تدريب موظف

٢. تدريب العاملين في البنوك على كيفية تقييم المخاطر الائتمانية ونشر الوعي بين العملاء حول أهمية الوفاء بالتزاماتهم.

٣. تحسين عملية إدارة الديون المتعثرة من خلال وضع خطط فاعلة لتحصيلها.

ثالثًا: المقترحات:

وفي ضوء الاستنتاجات والتوصيات التي قدمها الباحث في بحثه فإنه يقترح اجراء الدراسات المستقبلية الآتية:

- دراسة اختبار فاعلية نماذج تقييم المخاطر الخاصة بمنح القروض في البنوك الخاصة باليمن.
- دراسة تطوير استراتيجيات فاعلة لتحسين سلامة العمليات الائتمانية، وتحسين جودة القرارات الاستثمارية في البنوك الخاصة باليمن.
- دراسة تقييم تأثير القوانين واللوائح المنظمة لعمليات منح القروض على سلامة الأصول والديون المتعثرة.

قائمة المراجع:

١- بن مداني، صديقة (٢٠١٧)، القروض المتعثرة في البنوك الجزائرية وسبل علاجها، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، مجلد (١٠)، ملحق، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر.

٢- شرهان، أرفق محمد مسعد (٢٠١٩)، تأثير الساسة الائتمانية تجاه المنشآت الصغيرة في حجم النشاط المصرفي اليمني، دراسة تحليلة قياسية على بنكي التضامن الإسلامي والأمل للتمويل الأصغر، مجلة جامعة البيضاء، المجلد (١)، العدد (٢).

٣- شريف، إسماعيل عثمان (٢٠٢٠)، موثوقية المعلومات المحاسبية ودورها في اتخاذ القرارات الاستثمارية، دراسة حالة سوق الاوراق المالية السعودي، العدد (٩)، مجلة كلية التنمية البشرية.

٤- محمود، جمام، ودباش، أميرة (٢٠١٧)، أثر عدالة الإفصاح المحاسبي في ترشيد القرارات الاستثمارية – دراسة حالة عينة من المستثمرين ببورصة الجزائر، مجلة دراسات وأبحاث، العدد (٢٦).

٥- بابكر، منيرة محمود (٢٠١٨)، التحليل المالي ودوره في ترشيد قرارات منح التمويل المصرفي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، السودان.

٦- بطة ،ايمان وبزيز، رحاب (٢٠٢٢)، تقنيات البنوك في منح القروض، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية، ماجستير غير منشورة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر.

٧- بن بخمة، إدريس (٢٠١٦)، دور القروض المصرفية في تمويل المشاريع في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة_ دراسة حالة بنك الجزائر الخرجي ٢٠٠٩_٢٠١١، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر.

٨- بن صوشة، عائشة (٢٠٢٠)، دور التحليل المالي في منح القروض الائتمانية لدى البنوك التجارية_ دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية، ماجستير غير منشورة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر.

٩- الحناوي، محمد صالح وعبد السلام، وعبد الفتاح (١٩٩٨)، المؤسسات المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية.

١٠- ساحلي، شيما وهدروق، أميرة (٢٠٢١)، المعالجة الحسابية للودائع والقروض البنكية_ دراسة ميدانية ببنك التنمية المحلية_ وكالة برج بوعريج_ رقم٣٢٩، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية، ماجستير غير منشورة، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، الجزائر.

١١- شعاب، شهيرة، وجدة، نزيهة (٢٠١٩)، تحسين القرارات الاستثمارية باستخدام جودة المعلومات المالية_ دراسة حالة مصنع الإسمنت بسور الغزلان_ البويرة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة اكلي محند اولحاج، البويرة، الجزائر.

١٢- عامر، فتحية وغيتاوي، أسماء (٢٠٢٠)، القروض المصرفية وكيفية التحكم بخطر عدم التسديد، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أحمد دراية، ادرار، الجزائر.

١٣- الغالي، بن إبراهيم (٢٠١٣)، اتخاذ القرارات الاستثمارية في البنوك الإسلامية من أجل معامل خصم في ظل الضوابط الشرعية دراسة حالة بنك البرة الجزائري، رسالة

ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة محمد خضير، بسكرة، الجزائر.

١٤- قاسم، مليكة وجعفري، حياة (٢٠١٥)، تسيير مخاطر القرض في البنوك التجارية –دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري الوكالة - ٣٧ بالبويرة" رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة أكلي محند اولحاج، البويرة، الجزائر.

١٥- محمد، بدر الدين محمد (٢٠١٧)، دور جودة الخدمات المحاسبية في ترشيد القرارات الاستثمارية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النيلين، الخرطوم، السودان.

١٦- مسعودي، آمال (٢٠١٨)، أثر القروض المتعثرة على ربحية البنوك التجارية: دراسة حالة على عينة من البنوك التجارية AGB وBEA وBNA في الجزائر خلال الفترة ٢٠١٠- ٢٠١٥، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.

١٧- نشنش، سليمة (٢٠٠٥)، دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الاستثمارية_ دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير في الإدارة، فرع المالية، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر.

١٨- أبو سردانة، جمال وعبد، سوزان رسمي ومرعي، حسن محمد (٢٠١٥)، العوامل المؤثرة على قرار منح الائتمان وأثرها على مخصص الديون المشكوك في تحصيلها_ دراسة ميدانية على البنوك الأردنية، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، المجلد (١٥)، العدد (١)، الزرقاء، الأردن.

١٩- أحمد، عبد الإله مصطفى (٢٠١٩)، دور الموازنة على أساس النشاط في ترشيد القرارات الاستثمارية: بالتطبيق على المصارف السودانية، مجلة الدراسات العليا، المجلد (١٤)، العدد (٥٤)، ص١_١٣.

٢٠- الأقرع، صالح أحمد قائد (٢٠١٣) سياسة التمويل والاستثمار في البنوك الإسلامية: اليمن أنموذجًا_ دراسة تحليلية، مجلة الجامعة الإسلامية، كوالالمبور، ماليزيا.

٢١- شاهين، ياسر احمد (٢٠٢١)، القروض المتعثرة في البنوك الفلسطينية: التحليل والعلاج، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المجلد (٥)، العدد (١).

٢٢- قطيشات، فراس رفعت والسيد، آدم عبد السلام (٢٠١٩)، دور التقارير المالية المرحلية في اتخاذ القرارات الاستثمارية_ دراسة ميداني، مجلة كلية التنمية البشرية، العدد (٧)، الخرطوم، السودان.

٢٣- الملاحي، عبد الله علي وسعد، أول وعثمان، أنور حسن (٢٠٢١)، صناديق القرض كأحد أساليب التمويل الاجتماعي الإسلامي، دراسة تحليلية على المصارف الإسلامية في اليمن مجلة الثروة والتمويل، المجلد(٢)، العدد(٢) ،١٧٠- ١٤٩.

٢٤- لطرش، الطاهر(٢٠٠٥).تقنيات البنوك، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

٢٥- لطفي، أحمد محمد (٢٠٠٦)، معاملات البورصة بين النظم الوضعية والأحكام الشرعية، طبعة ١، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر.

٢٦- عبد الحميد، عبدالمطلب (٢٠٠٢)، دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الطبعة ١، الإسكندرية، مصر.

٢٧- إبراهيم ، كمال حسين (٢٠٠٥)، أهداف الإدارة ومعايير تقييم المشروعات الاستثمارية، المجلة العلمية للاقتصاد والإدارة، جامعة القاهرة، مصر.

ثانيا: المراجع الأجنبية:

1. ٢٠٢٢(.al et ،K ،Abbasi) Role The :Stability Financial and Change Climate Working Bank Central European .Decisions Investment Banks' of No ،Series Paper2659.
2. investment and gap GDP -to -credit The .)٢٠١٨(.T ،Ehlers & ،I ،Aldasoro for Bank .٧١٢ No ،Papers Working BIS .sbank by decisions .Settlements International
3. .decisions investment and size Bank .)٢٠٢٠(.A .R ،Roman & ،N .A ،Berger .١٠٠٨٢٤ ،٤١ ،*Intermediation Financial of ournal*[
4. Lenders Bank -Non of Role Growing The .)٢٠٢١(.E .R ،Litan & ،G ،Bush .Report Institution Brookings .Decisions Investment Corporate in.